

226818 - هل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في أحد رسائله أنه أشعري ؟

السؤال

قرأت على النت أن الشيخ ابن تيمية قال في إحدى رسائله بأنه أشعري ؟ فهل هذا النقل صحيح ؟ وهل كتب ابن تيمية ذلك فعلا ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولا :

الواقع أن المتأمل في هذه "الشبهة" ، أو لنقل : في هذه "التهمة" ، يجد أن التدليل على بطلانها ، ومنافاتها لحال شيخ الإسلام ابن تيمية ، وجهوده ، ومعارفه هي أشبه شيء بقول المتنبي :
وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل !!
وإنما مثل من يحتفي بهذه الأقوال ، والروايات ، في جانب ما استفاض وعرف عن شيخ الإسلام وحياته ، ووجده الناس من تصانيفه ومؤلفاته ، مثله كمثل من يتعلق برواية غريبة شاذة ، وحيدة فاذة ، تخالف ما تواتر من الأخبار ، واستفاض من الروايات والآثار !!

روى الأعمش، عن إبراهيم التيمي ، رحمه الله ، قال: " كَانُوا يَكْرَهُونَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ وَالْكَلامَ "

انتهى من "المحدث الفاصل" ، الرامهرمزي (565) .

وقال أبو يوسف: " مَنْ تَتَبَعَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ " .

انتهى من "المحدث الفاصل" (562) ، "الكفاية" للخطيب البغدادي (142) .

ولولا أن مثل هذه الروايات قد سيقنت في مصادر تاريخية ، لها اعتبارها ، ومن الناس من قد يصدر عنها ، أو يغتر بما فيها ؛
لكان الإعراض عن الاشتغال بها أولى ، وأدعى لرفضها ؛ لكن : كيف ، وقد قيل ؟!! و" لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ " !!
ثانيا :

أكثر ما غر من نقل مثل هذا الكلام ، ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمته له من "الدرر الكامنة" (1/148) ، في جملة حكايته لمحنته ، وحاله مع خصومه :

" وقام القاضي زين الدين ابن مخلوف قاضي المالكية مع الشيخ نصر ، وبالع في أذية الحنابلة ، واتفق أن قاضي الحنابلة

شرف الدين الحراني كان قليل البضاعة في العلم ، فبادر إلى إجابتهم في المعتقد واستكتبوه خطه بذلك ، واتفق أن قاضي الحنفية بدمشق وهو شمس الدين ابن الحريري انتصر لابن تيمية ، وكتب في حقه محضرا بالثناء عليه بالعلم والفهم ، وكتب فيه بخطه ثلاثة عشر سطرا من جملتها أنه منذ ثلاثمائة سنة ما رأى الناس مثله ، فبلغ ذلك ابن مخلوف ، فسعى في عزل ابن الحريري، فعزل .. ، وتعصب سلار لابن تيمية وأحضر القضاة الثلاثة الشافعي والمالكي والحنفي وتكلم معهم في إخراجهم ، فاتفقوا على أنهم يشترطون فيه شروطا وأن يرجع عن بعض العقيدة ، فأرسلوا إليه مرات ، فامتنع من الحضور إليهم ، واستمر .

ولم يزل ابن تيمية في الجب إلى أن شفّع فيه مهنا أمير آل فضل ، فأخرج في ربيع الأول في الثالث وعشرين منه ، وأحضر إلى القلعة .

ووقع البحث مع بعض الفقهاء ، فكتب عليه محضر بأنه قال : أنا أشعري .

ثم وجد خطه بما نصه : الذي اعتقد أن القرآن معنى قائم بذات الله ، وهو صفة من صفات ذاته القديمة ، وهو غير مخلوق ، وليس بحرف ولا صوت ، وأن قوله (الرحمن على العرش استوى) ، ليس على ظاهره ، ولا أعلم كنه المراد به ، بل لا يعلمه إلا الله ، والقول في النزول كالقول في الاستواء .

وكتبه : أحمد بن تيمية .

ثم أشهدوا عليه أنه تاب مما ينافي ذلك مختارا .

وذلك في خامس عشري ربيع الأول سنة 707 ، وشهد عليه بذلك جمع جم من العلماء وغيرهم ، وسكن الحال ، وأفرج عنه وسكن القاهرة .. " انتهى .

وأول ما يقال في مناقشة مثل هذا الكلام :

أننا أمام حكاية لحال سجين ، في حكم خصومه ، فهم الذي يحكمون فيه ، وهم الذين يشهدون ويحضرون ، وهم الذين ينقلون عنه ما قال ، أو يذكرون أنه قاله .. ، وهو في ذلك كله تحت قهرهم وسلطانهم ، حتى قال الذهبي ، ثم ابن عبد الهادي :

" ثم بقي سنة ونصفا ، وأخرج ، وكتب لهم ألفاظا اقترحوها عليه ، وهدد وتوعد بالقتل ، إن لم يكتبها " انتهى من "الدرة

اليتيمة- تكلمة الجامع" للذهبي (46) ، "العقود الدرية" لابن عبد الهادي (252) .

وقد تتبع الشيخان المحققان : محمد عزيز شمس ، علي العمران : المصادر التي تكلمت عن هذه المحنة ، وما حصل فيها ، وقارنا بين ما ورد في هذه المصادر حول هذه المسألة ، ثم قال :

فتبين من هذا العرض أن :

من المؤرخين من لم يذكر القصة ولا المكتوب أصلا .

ومنهم من أشار إليها إشارة فقط ، دون تفصيل للكتاب الذي كتبه ، مع ذكرهم ما صاحب كتابته تلك من التخويف والتهديد بالقتل .

ومنهم من فصلها وذكر نصّ المكتوب ، لكن دون ذكرهم لما صاحب ذلك من تهديد وتخويف بالقتل !!

وعلى هذا يمكننا القول : أن (ابن المعلم) و (النويري) قد انفردا من بين معاصري الشيخ بقضية رجوعه ، وسياق ما كتبه ،

وتابعهما على ذلك بعض المتأخرين .

وعليه فيمكن تجاه هذه القضية أن تتخذ أحد المواقف التالية :

الأول : أن نكذب كل ما ذكره المؤرخون جملة وتفصيلا، ونقول : إن شيئا من ذلك لم يكن .

الثاني : أن نثبت أصل القصة ، دون إثبات أي رجوع عن العقيدة ، ولا المكتوب الذي فيه المخالفة الصريحة لما دعا إليه الشيخ ، قبل هذا التاريخ وبعده (أي 707هـ) .

الثالث : أن نثبت جميع ما انفرد به (ابن المعلم) و (النويري) من الرجوع والكتابة !!

فالأول : دفع بالصدر . والثالث: إثبات للمنفرات والشواذ، وتقديمها على الأشهر والأكثر.

والذي يثبت عند النقد ويترجح هو : الموقف الثاني : أن الشيخ كتب لهم عبارات مجملة – بعد التهديد والتخويف – لكن ليس فيها رجوع عن عقيدته ، ولا انتحال لعقيدة باطلة ، ولا كتاب بذلك كله ، وذلك لأسباب منها :

أن هذا الكتاب مخالف لعقيدة الشيخ ، التي كان يدعو إليها ويناضل عنها طوال حياته ، قبل هذه الحادثة وبعدها .

أنه لا يوجد في كتاباته ومؤلفاته أي أثر لهذا الرجوع ، أو إشارة إلى هذا ، أو الكتاب ، أو إلى ما تضمنه ، ولو كان قد حصل منه شيء من الكتابة لهم بذلك ، لكان حقيقا بعد ظهوره على أعدائه – على الأقل – وتمكنه منهم ، بعد انكسار الجاشنكير، ورجوع الناصر، أن يطلب هذا الكتاب ، أو ينفيه عن نفسه .

أن الشيخ رحمه الله قد حصلت له مضايقات كثيرة في مسائل عديدة ، قبل هذا التاريخ وبعده، سجن من أجلها وعوتب، فلم يعرف عنه أنه رجع عن شيء منها، بل غاية أمره أن يسكت عن الإفتاء بها مدة ، ثم يعود إلى ذلك ويقول : لا يسعني كتمان العلم ، كما في مسألة الطلاق " العقود " (ص325) ؛ فكيف يكتب هذه المرة ما يناقض عقيدة أهل السنة ، ويقرر مذهب أهل البدع ؛! ، وما شأن الخصوم ، عند الشيخ رحمه الله ، إلا كما وصفهم هو بنفسه، لما قيل له : يا سيدي قد أكثر الناس عليك؟! فقال : إن هم إلا كالذباب ، ورفع كفه إلى فيه ونفخ فيه . "العقود" (ص268) ، ووصف الحافظ الذهبي ثبات الشيخ أمام خصومه فقال : " حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام ، قياما لا مزيد عليه ... وهو ثابت ، لا يدهن ولا يحابي ، بل يقول الحق المرّ الذي أداه إليه اجتهاده ، وجرّد ذهنه ، وسعة دائرته في السنن والأقوال" ، وقال أيضا: " قد سجن غير مرة ليفتر عن خصومه ، ويقصر عن بسط لسانه وقلمه ، وهو لا يرجع ولا يلوي على ناصح إلى أن توفي " .

ومما يفت في عضد هذه الأكذوبة : أن جماعة طلبوا من الشيخ أن يقول : إن هذا الاعتقاد الذي كتبه وناظر من أجله الخصوم ، هو اعتقاد أحمد بن حنبل – يعني: وهو مذهب متبوع ، فلا يعترض عليه – فلا يرضى الشيخ بهذا، بل يصدع بأن هذا هو معتقد سلف الأمة جميعهم ، وليس لأحمد اختصاص بذلك. " العقود " (ص 218-240، 219-241) .

إن أقصى ما يمكن قوله في كتابة الشيخ لهم : إنها كتابة إجمالية في مسائل العقيدة، بما لا ينافي الحق ولا الصواب، وانظر نماذج لبعض ما كان يستعمله الشيخ مع خصومه ليدحرهم ويكبتهم ، وفي أنفسهم ما فيها : " العقود " (ص 212 ، 215 ، 240-241) . ولم يستطع الأعداء أن يجبروه على كتابة أكثر من ذلك الإجمال ، ثم وجدوا أنه لا فائدة في إشاعة ذلك المكتوب عنه بالوجه الذي كتبه ، فزوروا عليه كلاما، ثم زوروا عليه توقيعه ، وأشهدوا عليه جماعة ، ليتم لهم ما أرادوا ، وقضية الكذب والتقول والتزوير على الشيخ باتت من أشهر خصال أعدائه . انظر ذلك في مواضع كثيرة في " العقود " (ص200، 204 ، 207

، 209 ، 328 .

قال البرزالي في الموضوع الأول عن خصومه : " وحرفوا الكلام ، وكذبوا الكذب الفاحش".

وقال في الموضوع الثاني : " واختلفت نقول المخالفين للمجلس ، وحرفوه ، ووضعوا مقالة الشيخ على غير موضعها ، وشنع ابن الوكيل وأصحابه بأن الشيخ قد رجع عن عقيدته ، فאלله المستعان " .

وقال الشيخ نفسه - في الموضوع الثالث : " وكان قد بلغني أنه زور عليّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير، يتضمن ذكر عقيدة محرقة ، ولم أعلم بحقيقته ، لكن علمت أن هذا مكذوب" .

وقال الشيخ في الموضوع الرابع : " أنا أعلم أن أقواما يكذبون علي ، كما قد كذبوا علي غير مرة .. " ...

ومما يؤيد كذب هذه الأخلوقة : أن الكتاب الذي زعموا : كتب سنة 707 هـ ، فكيف يصح هذا ؛ وهم يطالبونه في سنة 708 هـ

بكتابة شيء بخطه في هذه المسألة نفسها؟! فإنه لما جاءه المشايخ التدامرة نحو سنة 708 هـ وقالوا : " يا سيدي ، قد حملونا

كلما نقوله لك ، وحلفونا أنه ما يطلع عليه غيرنا : أن تنزل لهم عن مسألة العرش ، ومسألة القرآن ، وتأخذ خطك بذلك ،

نوقف عليه السلطان ونقول له : هذا الذي حبسنا ابن تيمية عليه ، قد رجع عنه ، ونقطع نحن الورقة " ، انتهى !! فقال لهم الشيخ

: " تدعوني أن أكتب بخطي : أنه ليس فوق العرش إله يعبد ، ولا في المصاحف قرآن ، ولا لله في الأرض كلام؟! " . ودق

بعمامته الأرض ، وقام واقفا ، ورفع رأسه إلى السماء ، وقال : " اللهم إني أشهدك على أنهم يدعونني أن أكفر بك وبكتبتك

ورسلك ، وأن هذا شيء ما أعمله .. " ، ثم دعا عليهم .

ولما قالوا له : " كل هذا يعملونه حتى توافقهم ، وهم عاملون على قتلك أو نفيك أو حبسك ؟ ، فقال لهم : " أنا إن قتلت؛ كانت

لي شهادة، وإن نفوني؛ كانت لي هجرة.. " ؛ فيئسوا منه ، وانصرفوا !!

[ذكره إبراهيم الغياني ، خادم شيخ الإسلام - الجامع 147-148] .

فلو كان لهم كتاب بخطه في تلك المسائل - كما زعموا - لم يطلبوا منه أن يكتب لهم بخطه كتابا آخر .

فخلصنا أنه لم يكن معهم في المرة الأولى، إلا الكذب والتزوير والتحريف !! "

انظر : "الجامع لسيرة شيخ الإسلام" (39-47) .

على أن شيخ الإسلام ، قد حكى بنفسه ، طرفا من هذه المحنة التي اتصلت نحوه من ثمانية عشر شهرا ، وما كان منه لأعدائه

وخصومه فيها ، وما طلبوه منه ، وما أجابهم به ، وذلك في أول كتابه الذي صنفه في الرد على مقالة الأشاعرة ، في مسألة

"الكلام" ، وسماه : "التسعينية" ، قال رحمه الله بعد خطبة الكتاب :

" أَمَا بَعْدُ : فَإِنَّهُ فِي آخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ سِتِّ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ ، جَاءَ أَمِيرَانِ رَسُولَانَ مِنْ عِنْدِ الْمَلَائِكَةِ الْمُجْتَمِعِينَ ، مِنْ

الْأَمْرَاءِ وَالْقُضَاةِ وَمَنْ مَعَهُمْ ، وَذَكَرَا رِسَالَةً مِنْ عِنْدِ الْأَمْرَاءِ ، مَضْمُونُهَا : طَلَبُ الْحُضُورِ وَمُخَاطَبَةُ الْقُضَاةِ ، لِتَخْرُجَ وَتَنْفَصِلَ

الْقَضِيَّةُ ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ خُرُوجُكَ ، وَأَنَّ يَكُونَ الْكَلَامَ مُخْتَصَرًا وَنَحْوُ ذَلِكَ ؟

فَقُلْتُ : سَلِّمْ عَلَى الْأَمْرَاءِ ، وَقُلْ لَهُمْ : لَكُمْ سَنَةٌ ، وَقَبْلَ السَّنَةِ مُدَّةٌ أُخْرَى ، تَسْمَعُونَ كَلَامَ الْخُصُومِ ، اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ ، وَإِلَى السَّاعَةِ

لَمْ تَسْمَعُوا مِنِّي كَلِمَةً وَاحِدَةً ؛ وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الظُّلْمِ ، فَلَوْ كَانَ الْخَصْمُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ عَدُوًّا آخَرَ لِلْإِسْلَامِ وَلِدَوْلَتِكُمْ ، لَمَا

جَازَ أَنْ تَحْكُمُوا عَلَيْهِ حَتَّى تَسْمَعُوا كَلَامَهُ ، وَأَنْتُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ كَلَامَ الْخُصُومِ وَحَدَّهُمْ فِي مَجَالِسَ كَثِيرَةٍ ، فَاسْمَعُوا كَلَامِي وَحَدِّي

في مجلسٍ واحدٍ ، وبعْدَ ذَلِكَ نَجْتَمِعُ وَتَخَاطَبُ بِحُضُورِكُمْ ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَقَلِّ الْعَدْلِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) !

فَطَلَبَ الرَّسُولَانِ أَنْ أُكْتُبَ ذَلِكَ فِي وَرَقَةٍ ، فَكَتَبْتَهُ ، فَذَهَبَا ثُمَّ عَادَا ، وَقَالَا : الْمَطْلُوبُ حُضُورُكَ لِتَخَاطَبِكَ الْقَضَاةُ بِكَلِمَتَيْنِ ، وَتَنْفَصِلُوا ؟

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ النَّصْفِ مِنَ الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ ، جَاءَنَا هَذَانِ الرَّسُولَانِ بِوَرَقَةٍ كَتَبَهَا لَهُمُ الْمُحَكَّمُ مِنَ الْقَضَاةِ ، وَهِيَ طَوِيلَةٌ ، طَلَبْتُ مِنْهُمُ نُسْخًا ، فَلَمْ يوافقوا ، وتأمَلتُها ، فوجدتها مكدوبة علي ، إلا كلمة واحدة : مِنْ أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ حَقِيقَةٌ ، وَأَنْ كَلَامَهُ حَرْفٌ وَصَوْتٌ ، قَائِمٌ بِهِ ، بِلا تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهِ .

قُلْتُ : ليس هذا في كلامي ولا خطي .

وَخَاطَبَنِي بِخَطَابٍ فِيهِ طُولٌ ، قَدْ ذَكَرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فَنَدِمُوا عَلَى كِتَابَةِ تِلْكَ الْوَرَقَةِ ، وَكَتَبُوا هَذِهِ .

فَقُلْتُ : أَنَا لَا أَحْضُرُ إِلَى مَنْ يَحْكُمُ فِي بَحْثِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَبِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَيَفْعَلُ بِي مَا لَا تَسْتَحِلُّهُ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى ، كَمَا فَعَلْتُمْ فِي الْمَجْلِسِ الْأَوَّلِ .

وَقُلْتُ لِلرَّسُولِ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ بِحُضُورِكُمْ ؛ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَمَكُرُوا بِي كَمَا مَكُرُوا فِي الْعَامِ الْمَاضِي ؛ هَذَا لَا أُجِيبُ إِلَيْهِ .

وَلَكِنْ مَنْ زَعَمَ أَنِّي قُلْتُ قَوْلًا بَاطِلًا ، فَلْيَكْتُبْ خَطَّهُ بِمَا أَنْكَرَهُ مِنْ كَلَامِي ، وَيَذْكَرْ حُجَّتَهُ ، وَأَنَا أُكْتُبُ جَوَابِي مَعَ كَلَامِهِ ، وَيُعْرَضُ كَلَامِي وَكَلَامُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ ، فَقَدْ قُلْتُ هَذَا بِالشَّامِ ، وَأَنَا قَائِلُهُ هُنَا ، وَهَذِهِ عَقِيدَتِي الَّتِي بَحَثْتُ بِالشَّامِ ، بِحَضْرَةِ قُضَاتِهَا وَمَشَايِخِهَا وَعُلَمَائِهَا . وَقَدْ أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ نَائِبُكُمْ النُّسْخَةَ الَّتِي قُرِئَتْ ، وَأَخْبِرْكُمْ بِصُورَةِ مَا جَرَى ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ مِنْ التَّقْصِيرِ فِي حَقِّي ، وَالْعُدْوَانِ ، وَالْإِغْضَاءِ عَنِ الْخُصُومِ مَا قَدْ عَلِمَهُ اللَّهُ وَالْمُسْلِمُونَ ، فَاَنْظُرُوا النُّسْخَةَ الَّتِي عِنْدَكُمْ . وَكَانَ قَدْ حَضَرَ عِنْدِي نُسْخَةٌ أُخْرَى مِنْهَا ، فَقُلْتُ : خُذْ هَذِهِ النُّسْخَةَ ، فَهِيَ اعْتِقَادِي ؛ فَمَنْ أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا فَلْيَكْتُبْ مَا يُكْرَهُ ، وَحُجَّتَهُ ، لِأَكْتُبَ جَوَابِي ؟

فَأَخَذَا الْعَقِيدَةَ وَذَهَبَا ، ثُمَّ عَادَا وَمَعَهُمَا وَرَقَةٌ لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى كَلَامِي ، بَلْ قَدْ أَنْشَأُوا فِيهَا كَلَامًا طَلِبُوهُ .

وَذَكَرَ الرَّسُولُ أَنَّهُمْ كَتَبُوا وَرَقَةً ثُمَّ قَطَعُوهَا ثُمَّ كَتَبُوا هَذِهِ ، وَلَفْظُهَا : " الَّذِي نَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ : أَنْ يَنْفِي الْجِهَةَ عَنِ اللَّهِ وَالتَّحْيِيزَ ، وَأَنْ لَا يَقُولَ إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَرْفٌ وَصَوْتٌ قَائِمٌ بِهِ ، بَلْ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ إِشَارَةً حَسِيَّةً ،

وَنَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِهَا عِنْدَ الْعَوَامِّ ، وَلَا يَكْتُبُ بِهَا إِلَى الْبِلَادِ ، وَلَا فِي الْفِتَاوَى الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا ؟

فَلَمَّا أَرَانِي الْوَرَقَةَ ، كَتَبْتُ جَوَابَهَا فِيهَا مُرْتَجِلًا ، مَعَ اسْتِعْجَالِ الرَّسُولِ :

أَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ : " الَّذِي نَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ أَنْ يَنْفِي الْجِهَةَ عَنِ اللَّهِ وَالتَّحْيِيزَ " فَلَيْسَ فِي كَلَامِي إِثْبَاتٌ لِهَذَا اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ هَذَا اللَّفْظِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا : بِدَعَةٍ ، وَأَنَا لَا أَقُولُ إِلَّا مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلْفُ الْأُمَّةِ .

فَإِنْ أَرَادَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ ، أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ رَبٌّ وَلَا فَوْقَ الْعَرْشِ إِلَهٌ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَعْرُجْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ ، وَمَا فَوْقَ الْعَالَمِ إِلَّا الْعَدَمُ الْمُحَضُّ ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِجَمَاعِ الْأُمَّةِ وَأُمَّتِهَا .

وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَا تُحِيطُ بِهِ مَخْلُوقَاتُهُ ، وَلَا يَكُونُ فِي جَوْفِ الْمَوْجُودَاتِ ؛ فَهَذَا مَذْكُورٌ مُصْرَحٌ بِهِ فِي كَلَامِي ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي

تَجْدِيدِهِ ؟

وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ : " لَا يَقُولُ : إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَرْفٌ وَصَوْتُ قَائِمٌ بِهِ بَلْ هُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ " ؛ فَلَيْسَ فِي كَلَامِي هَذَا أَيْضًا وَلَا قُلْتَهُ قَطُّ ؛ بَلْ قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنَّ الْقُرْآنَ حَرْفٌ وَالصَّوْتُ قَائِمٌ بِهِ ، بَدْعَةٌ ، وَقَوْلُهُ : إِنَّهُ مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ بَدْعَةٌ ، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ لَا هَذَا وَلَا هَذَا ، وَأَنَا لَيْسَ فِي كَلَامِي شَيْءٌ مِنَ الْبَدْعِ ، بَلْ فِي كَلَامِي مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ : أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ .
أَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ : " إِنَّهُ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً " ؛ فَلَيْسَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كَلَامِي ؛ بَلْ فِي كَلَامِي إنْكَارُ مَا ابْتَدَعَهُ الْمُبْتَدِعُونَ مِنَ الْأَلْفَافِ النَّافِيَةِ ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ هَذَا النَّفْيَ أَيْضًا بَدْعَةٌ .

فَإِنْ أَرَادَ الْقَائِلُ أَنَّهُ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ ، أَنَّهُ لَيْسَ مَحْصُورًا فِي الْمَخْلُوقَاتِ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ فَهَذَا حَقٌّ .
وَإِنْ أَرَادَ : أَنَّ مَنْ دَعَا اللَّهَ لَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ ، فَهَذَا خِلَافٌ مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ السُّنَنُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ عِبَادَهُ مِنْ رَفْعِ الْأَيْدِي إِلَى اللَّهِ فِي الدُّعَاءِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا إِلَيْهِ صِغْرًا) ؛ وَإِذَا سَمِيَ الْمُسَمِّي ذَلِكَ إِشَارَةً حِسِّيَّةً ، وَقَالَ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ .
وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ : " أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَأَيَّاتِهَا عِنْدَ الْعَامَّةِ " فَمَا فَاتَحَتْ عَامِيًا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَطُّ .
وَأَمَّا الْجَوَابُ : بِمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ الْمُسْتَرْشِدَ الْمُسْتَهْدِيَ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ سئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَنَّمَهُ أَجْمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ) ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى) الْآيَةَ ، فَلَا يُؤْمَرُ الْعَالِمُ بِمَا يُوجِبُ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ .

فَأَخَذَا الْجَوَابَ ، وَذَهَبًا فَاطَّالًا ، الْغَيْبَةَ ، ثُمَّ رَجَعَا وَلَمْ يَأْتِيَا بِكَلَامٍ مُحْصَلٍ ، إِلَّا طَلَبَ الْحُضُورَ !!

فَأَغْلَظْتُ لَهُمْ فِي الْجَوَابِ ، وَقُلْتُ لَهُمْ بِصَوْتٍ رَفِيعٍ : يَا مُبَدِّلِينَ ، يَا مُرْتَدِّينَ عَنِ الشَّرِيعَةِ ، يَا زَنَادِقَةَ ، وَكَلَامًا آخَرَ كَثِيرًا !!
ثُمَّ قُمْتُ ، وَطَلَبْتُ فَتَحَ الْبَابِ ، وَالْعُودَ إِلَى مَكَانِي .

وَقَدْ كَتَبْتُ هُنَا بَعْضَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْمِحْنَةِ الَّتِي طَلَبُوهَا مِنِّي فِي هَذَا الْيَوْمِ ، وَبَيَّنْتُ بَعْضَ مَا فِيهَا مِنْ تَبْدِيلِ الدِّينِ ، وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُنْفَعَةِ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ كَثِيرَةٍ نَكْتُبُ مِنْهَا مَا يَسْرُهُ اللَّهُ تَعَالَى ... " انتهى من "التسعينية" (1/109-119) .

فبهذا يتبين بطلان هذه الفرية التي تعلق به من لم يحقق الأمر ، ولم يفهم شيئاً عن سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ،
ومنهجه .

وينظر أيضا - للفائدة - : "مجموع الفتاوى" (3/160) وما بعدها ، و"العقود الدرية" لابن عبد الهادي (253) وما بعدها ، ط عالم
الفوائد .

والله أعلم .